ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (06)، عدد (02)، 2020، ص: 315- 334

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

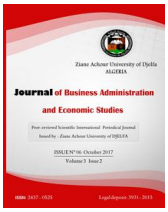

تقييم البنوك وفق نظام كاملس للتقييم المصرفي

(دراسة حالة :البنك الأهلي، بنك الرياض، البنك السعودي للاستثمار، سنة2019)

Evaluating banks according to the Camels system
Case study: Al Ahli Bank, Riyad Bank, The Saudi Investment Bank, in 2019.

غويني سمير، GHOUINI SAMIR[1]، bilal.ghouini@gmail.com

زهار وليد ، ZEHAR WALID[2]، zeharw@hotmail.com

[1] أستاذ محاضر "ب"، مخبر التنمية الاقتصاديةو البشرية بالجزائر، جامعة زيان عاشور الجلفة

[2] أستاذ محاضر "ب"، مخبر التنمية الاقتصاديةو البشرية بالجزائر، جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج

تاريخ الإرسال: 2020/09/01 **تاريخ القبول: 2020/12/01** **تاريخ النشر: 2020/12/31**

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تقييم بعض البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية سنة 2019 وهي البنك الأهلي وبنك الرياض والبنك السعودي للاستثمار، وفق نظام كاملس للتقييم المصرفي، من خلال تقييم ستة مؤشرات مكونة للنظام، وذلك باستخدام بيانات المصارف الموجودة في قوائمها الماليةو افصاحات بازل 3، حيث أسفرت النتائج على تصنيف كل من البنك الأهلي وبنك الرياض في التصنيف الأول والذي يشير إلى قوة ومتانة البنكين وقدرة كل منهما على مواجهة المخاطر كما أن نقاط ضعفهما بسيطة ومحدودة ويمكن التعامل معها بشكل روتيني من قبل مجلس الإدارة، أما بالنسبة للبنك السعودي للاستثمار فقد تحصل على التصنيف الثالث الذي يشير إلى أن إلى وضع البنك يشكل قلقا ومزيدا من الاهتمام الاشرافي، كما أن لديه نقاط ضعف متعددة تضعه في وضعية حرجة.

الكلمات المفتاحية

كاملس، كفاية رأس المال، جودة الأصول، الادارة، الربحية،السيولة، الحساسية لمخاطر السوق.

تصنيف JEL: G32,G28

Abstract

This research aims to evaluate some commercial banks operating in the Kingdom of Saudi Arabia in 2019, which are Al-Ahli Bank, Riyadh Bank, and the Saudi Investment Bank According to the Camels system for banking evaluation, By evaluating six component indicators of the system, And by using the banks' data in their financial statements and Basel 3 disclosures, As the results resulted in the classification of both the Ahli Bank and Riyad Bank in the first category, Which indicates the strength and durability of the two banks and their ability to face risks, as their weaknesses are simple and limited and can be dealt with routinely by the Board of Directors, As for the Saudi Investment Bank, it may get the third classification, which indicates that the bank's position is a concern and more supervisory interest, and that it has multiple weaknesses that put it in a critical situation.

Keywords

: camels, capital adequacy, asset quality, management, profitability, liquidity, sensitivity to market risks

JEL Classification Codes : G 32, G28

bilal.ghouini@gmail.com [1]

I. مقدمة:

تعتبرا لمصارف شريان الحياة الاقتصادية فهي التي تمد باقي القطاعات بالتمويل اللازم لمزاولة نشاطاتها واستمراريتها ومن ثم نموها، وعلى هذا وجب الاهتمام والعناية بالقطاع المصرفي، ولا شك ولا ريب أنه من باب الاهتمام بهذا القطاع والعناية به لابد من فرض رقابة صارمة عليه حتى لا يتعرض للإفلاس وبالتالي تدهور الحياة الاقتصادية، حيث كان مفهوم الرقابة على المصارف الرقابة الميدانية (On-Site)و التي هي رقابة وضع المصرف في لحظة زمنية معينة من خلال القوائم المالية للبنك في مرحلة لاحقة صار التوجه الرقابي للوقوف على التغير ات (Off – Site) أو الرقابة المكتبية الحاصلة في الأوضاع المالية للمصارف لكشف التدهور والانهيار قبل وقوعه (دهيرب، 2015، صفحة 260)، ومع تطور أنشطة المصارف وتعقدها تم استخدام نظم التقييم بالمؤشرات ومنها نظام كاملس، الذي تم استخدامه في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن الماضي، حيث تم استخدامه كنظام انذار مبكر حتى تتدارك البنوك أنفسها قبل الانهيار والإفلاس، فأثبت هذا النظام كفاءته آنذاك من خلال من خلال كشف مكامن الخطأ والزلل وتداركها من قبل البنوك قبل فوات الأوان.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال أهمية ودور نظام التقييم المصرفي كاملس في تقييم البنوك وبيان مواطن القوة فيها والعمل على تعزيزها، ومواطن الضعف وكشف المخاطر والعمل على مواجهتهامن خلال إدارتها والتحوط منها في الوقت المناسب، مما يساهم في زيادة كفاءة البنوك وسلامتها.

اشكالية البحث :

في ظل الظروف التي تعيشها المصارف والتطورات الحاصلة في الساحة المصرفية والتي أدت إلى تعقد العمليات المصرفية وتنوعها، صار لزاما على المصارف استخدام أساليب تقييم ناجعة وفعالة من أجل الكشف عن المخاطر وتفاديها، من هذا المنطلق تتمحور إشكالية البحث في التساؤل التالي :

ما مدى متانة واستقرار البنوك موضوع الدراسة وفق نظام التقييم المصرفي كاملس ؟

فرضيات البحث:

ـ تمتلز البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية عموما والبنوك موضوع الدرالسة خصوصا بالمتانة والاستقرار وذلك لتطبيقها للوائح وقوانين هيئات الرقابة الدولية والمحلية.

ـ يعتبر نظام كاملس نظام تقييم شامل وفعال يمكن من خلاله معرفة مدى ملاءة البنك وضعيته اتجاه المخاطر وذلك من خلال المعايير الستة المتكون منها.

المنهج العلمي المتبع:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استخراج البيانات من القوائم المالية الموحدة في التقارير السنوية للبنوك سنة 2019 وكذا افصاحات بازل للركيزة الثالثة لديها حيث قمنا بعرضها وحساب النسب المئوية لكل مؤشر من مؤشرات نظام كاملس الستة، ثم قمنا بتحليل النتائج بناءا على الاستنتاجات العامة لكل من نظام

تصنيف المؤسسات المالية الموحد الأمريكي (Uniform Financial Institutions Rating System) وتصنيف إدارة المخاطر في نظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (Federal Reserve's Risk Management Rating.

الهدف من البحث :

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور نظام التقييم المصرفي كاملس في تقييم البنوك وسلامتها المالية من خلال تحليل بياناتها وفق معايير النظام الستة المتمثلة في : كفاية رأس المال، جودة الأصول، الادارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق، وتصنيفها من خلال هذا النظام إلى خمس مراتب من التصنيف الأول الذي يدل على قوة المصرف وسلامته إلى التصنيف الخامس والذي يدل على ضعف المصرف وتعرضه للمخاطر.

ومن أجل بلوغ الهدف المنشود من هذه الدراسة تم تقسيم البحث إلى النقاط التالية :

أولا : الإطار النظري لنظام التقييم المصرفي كاملس.

ثانيا :الاطار التطبيقي لنظام التقييم المصرفي كاملس.

II.الإطار النظري والدراسات السابقة:

1- الدراسات السابقة :

. دراسة (WIRNKAR. وTANKO، 2008)، تحت عنوان كاملس وتقييم آداء البنوك :الطريق إلى الأمام (CAMEL(S) AND BANKS PERFORMANCE EVALUATION: THE WAY FORWAR.)، حيث جاءت الدراسة لبحث أفضل النسب لتقييم البنوك وذلك من خلال تجميع بيانات 11 مصرفا في نيجيريا على مدار تسع سنوات (1997 - 2005)، وخلصت الدراسة إلى اختيار النسب الملائمة في نظام كاملس لكل مؤشر، وكذا اختيار الأوزان النسبية لها.

- دراسة (Masood، Ghauri، وAkten، 2016) تحت عنوان توقع أداء البنوك الإسلامية من خلال نموذج التصنيف كاملس (Predicting Islamic banks performance through CAMELS rating model

) وقامت هذه الدراسة بتحليل آداء البنوك الاسلامية في باكستان وفقا لنتائجها المالية سنة 2015 من خلال استعمال النسب المالية اعتمادا على دراسات سابقة.

- دراسة (بوخلخال، 2012)، تحت عنوان أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2009. حيث قام الباحث بدراسة مقومات نظام التقييم كاملس وانعكاساتها على متطلبات الرقابة المصرفية مع التركيز على إبراز الجانب النظري لنظام كاملس، ثم قام بدراسة تطبيقية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام النسب المالية، حيث خلص في نهاية الدراسة إلى أهمية تطبيق نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بها السلطات النقدية وعلى أهمية تطبيق نظام كاملس في إبراز نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية.

في حين جاءت هذه الدراسة مشابهة لسابقاتها من خلال دراسة نظام كاملس ودوره في تقييم المصارف إلا أن الاختلاف كان من حيث النسب المستخدمة في عملية التقييم هذا من جهة والتركيز على تحليل النتائج المتوصل إليها بناء على الاستنتاجات العامة لكل من نظام تصنيف المؤسسات المالية الموحد الأمريكي (Uniform Financial

Institutions Rating System) وتصنيف إدارة المخاطر في نظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (Federal Reserve's Risk Management Rating من جهة أخرى.

2 . الإطار النظري لنظام التقييم المصرفي (camels)

على إثر الانهيارات المصرفية التي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية عام وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي، إذ تعرض النظام المصرفي بأكمله إلى ظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور لسحب ودائعهم ثم انهيار مماثل عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف منذ ذلك الحين وبالضبط 13 نوفمبر 1979 بدأ البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات الرقابية من التنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل عدد البنوك المنهارة إلى 3 بنوك فقط سنة 1998 وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الامريكية حسب معيار CAMEL كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك بنهاية الربع الأول من العام 1998 مقارنة بنتائج التصنيف ل10 سنوات سابقة (سنة 1988) عندما كانت الازمة المصرفية في أشدها.حيث أظهرت نتائج التصنيف عام 1998 ان كل المصارف المحلية تقع في نطاق التصنيف 1 و2 وان أكثر من 40% من عدد المصارف تتمتع بتصنيف رقم 1 أما قبل 10 سنوات عام 1988 فإن ثلث هذه البنوك يقع في التصنيفات الثلاثة الأخيرة . الغير المرضية . بينما 13% من عدد المصارف فقط يحظى بتصنيف رقم 1 (الرشيد، 2005، الصفحات 01-02)وتمت مراجعة نظام التصنيف CAMEL سنة 1996 وذلك بإضافة مكون سادس والذي هو الحساسية لمخاطر السوق (sensitivity to market risk) وعليه صار اسم النظام CAMELS بدلا من CAMEL. (F.D.I, 2002, p. 02)

أ ـ تعريف نظام كاملس(CAMELS)

يعتبر نظام (CAMELS) من أنظمة الانذار المبكر Early Warning System(EWS)، وهو نظام تصنيف دولي معترف به تستخدمه السلطات الاشرافية لتقييم مدى متانة البنوك وتحديد نقاط القوة والضعف في عملياتها المالية والتشغيلية والإدارية، (LUCKY & WALERUAKANI, 2017, p. 149) ويعمل هذا النظام على إجراء تحليل الشامل للأوضاع المصرفية من خلال التأكد من سلامة الأصول والعمليات المصرفية أثناء جولات التفتيش الميدانية (إليفيو أوسرير، 2020، صفحة 37) حيث تكون عملية التصنيف في كاملس وفقا لستة معايير يمثلها الاختصار التالي:

- ✓ C: Capital adequacy
- ✓ A: Asset quality
- ✓ M: Management
- ✓ E: Earning
- ✓ L: Liquidity
- ✓ S: Sensitivity of market risk

وفيما يلي عرض لكل عنصر من هذه العناصر على النحو التالي (U.F.I.R.S, 2016, pp. 03-08):

. كفاية رأس المال:(Capital adequacy)

يتوقع من كل مؤسسة مالية أن تحتفظ برأس مال يتناسب مع مخاطرها وكذا قدرة الادارة لديها على :تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في هذه المخاطر، إذ عند تقييم كفاية رأس المال يجب الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان والسوق وغيرها من المخاطر، حيث ان نوعوحجم المخاطر المخاطر هو الذي يحدد مستوى رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به والذي يجب أن يكون أعلى من الحد الأدنى المطلوب الذي تحدده السلطات الاشرافية.

. نوعية الموجودات (Asset quality)

أن تصنيف نوعية الموجودات يعكس حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالاقراض ومحفظة الاستثمار والعقارات المستملكة، ونشاطات خارج الميزانية، كما أن التصنيف يعكس مقدرة الادارة على :تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر.إن تقييم نوعية الموجودات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كفاية مخصصات الديون، المخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات مثل المخاطر التشغيلية، السوق، السمعة والتقييد بالأنظمة.

. الإدارة (Management)

يجب أن يعكس هذالبند مدى قدرة مجلس الادارة وا دارة البنك على القيام بالدور المنوط بهما لتحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر من أجل ضمان أن البنك يمارس نشاطاته بطريقة آمنة وسليمة ويتماشى مع الانظمة والقوانين، اعتمادا على طبيعة ونطاق أنشطة المؤسسة وممارسات الإدارة قد تحتاج إلى معالجة بعض أو كل ما يلي من المخاطر الائتمان أو السوق أو التشغيل أو المعاملة، السمعة والاستراتيجية والامتثال والقانونية والسيولة وغيرها من المخاطر.حيث

. الايرادات (Earning)

إن تصنيف الايرادات يجب أن لايعكس فقط حجم واتجاه الايرادات ولكن العوامل التي يمكن أن تؤثر على مقدار أو نوعية الايرادات مثل مخاطر الاقراض والتي يمكن أن تؤدي إلى الحاجة إلى مخصصات أو بمخاطر السوق والتي يمكن أن تعرض إيرادات البنك إلى التغير نتيجة تغير سعر الفائدة.

كما أن نوعية الايرادات يمكن أن تتأثر بالاعتماد على المكاسب غير العادية أو الاحداث غير المتكررة أو على تأثيرات ضريبية مواتية.

. السيولة (Liquidity)

عند تقييم سيولة البنك يجب أن يأخذ بالاعتبار المستوى الحالي للسيولة وكذلك الحاجة المستقبلية للسيولة نظرا للاحتياجات المستقبلية،بالاضافة إلى مستوى إدارة السيولة لدى البنك مقارنة مع حجم ودر جة تعقيده وحجم المخاطر لديه، بشكل عام فإن إدارة السيولة يجب أن تكفل بأن السيولة بأن الاحتفاظ بالسيولة لايكون بتكلفة عالية أو بالاعتماد على مصادر أموال لا تكون متوفرة في أوقات الاجهاد المالي أو تغيرات معاكسة في ظروف السوق.

. الحساسية لمخاطر السوق(Sensitivity of market risk)

تعكس الحساسية اتجاه مخاطر السوق درجة التغيرات في أسعار الفائدة، سعر صرف العملات الأجنبية، أسعار السلع، أسعار الأسهم التي يمكن أن تؤثر سلبا على أرباح المؤسسة أو رأس المال، عند تقييم هذا العنصر ينبغي النظر في مقدرة الادارة على تحديد وقياس ومراقبة وضبط هذه المخاطر مع مراعاة حجم المؤسسة وطبيعة وتعقيد نشاطاتها

وكفاية رأس المال والأرباح فيما يتعلق بمستوى هده المخاطر، أن المصدر الرئيسي لمخاطر السوق ينشأ من المراكز غير المحتفظ بها لغاية المتاجرة وحساسيتها لمخاطر سعر الفائدة، وفي المؤسسات الكبيرة يمكن للعمليات الأجنبية أن تكون مصدرا هاما لمخاطر السوق.

ب . طريقة تصنيف البنوك في نظام كاملس

في ظل نظام كاملس هناك تصنيف كلي والذي يكون فيه تقييم إجمالي للمعايير الستة مجتمعة وفيه تصنيف جزئي وفيه تصنيف كل معيار على حدا وفيما يلي عرض لهذه التصنيفات (U.F.I.R.S، 2016، الصفحات 01-03) :

- **التصنيف الكلي:**

يتم تصنيف البنوك في نظام كاملس وفق المؤشرات الستة سابقة الذكر إلى خمسة تصانيف، تبدأ بالتصنيف الأول الذي يدل على قوة البنك وسلامته وقدرته على مواجهة المخاطر، و هكذا تدريجيا عبر التصنيف الثاني والثالث والرابع إلى غايةالتصنيف الخامس الذي يدل على ضعف البنك وا ٍمكانية تعرضه للعديد من المخاطر، وفيما يلي في الجدول أدناه بيان لهذه التصانيف.

جدول رقم : (1) التصنيف الكلي لكاملس

التصنيف	نطاق التصنيف	الوصف	التحليل
1	1.49-1.00	قوي (Strong)	ممارسات إدارة المخاطر قوية في المؤسسة ولا تستدعي أي قلق أو تدخل الجهات الاشرافية
2	2.49-1.5	مرضي Satisfactoy	عموما سليم مع ضعف متواضع قابل للتصحيح، توجيه إشرافي محدود
3	3.49 – 2.5	متوسط (Fair)	نقاط ضعف معتبرة، يتطلب مزيدا من الاهتمام الاشرافي
4	4.49 – 3.5	حدي (Marginal)	نقاط ضعف شديدة، ممارسات إدارة المخاطر غيرمقبولة، يتطلب تدخل رسمي من الجهات الاشرافية

5	5.00- 4.5	غير مرضي ((Unsatisfactory	ضعف كبير في الاداء وفي إدارة المخاطر، يشكل قلق كبير للجهات الاشرافية، المخاطر خارج السيطرة

Source: -: (SARKER, 2006, p. 10), (Masood, Ghauri, & Akten, 2016, p. 39)

- **التصنيف الجزئي :**

كما أن هناك تصنيف جزئي والذي يتم من خلاله تصنيف كل مؤشر من مؤشرات كاملس الستة على حدة فمثلا مؤشر كفاية رأس المال يتم تصنيفه من 1 إلى 5 على حسب كفاية رأس المال في كل بنك، وهكذا بقية المؤشرات، والجدول أدناه يلخص تصنيف كل مؤشر والوزن الذي يأخذه داخل النظام والنسب التي يتم من خلالها حساب كل من هذه المؤشرات.

الجدول رقم: (2) التقييم الجزئي وفق نظام كاملس

	المعيار	النسب	لأوزان	1	2	3	4	5
C:Capital adequacy	كفاية رأس المال	اجمالي رأس المال/الموجودات المرجحة بالمخاطر	20%	15% ≤	12% - 14.99%	8% - 11.99%	7% - 7.99%	≥ 6.99 %
A:Assets quality	جودة الأصول	الأصول المرجحة بالمخاطر /الشريحة الأولى من رأس المال+المخصصات	20%	0.5%	0.5% - 1.5%	1.5% -3%	-3% 5%	< 5%
M: Mnagement	الادارة	المصاريف الادارية /صافي دخل العمليات	25%	<25%	-26% 30%	-31% 38%	39% - 45%	≤ 46%
E:Earnings (ROA)	العائد على الأصول	صافي الدخل/إجمالي الأصول	15%	< 1.5%	-1.25% 1.5%	1.01 % -1.24 %	0.7 % 1- 5%	> 0.75 %
E:Earnings ((ROE)	العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل /إجمالي حقوق الملكية		≤ 22%	17% - 21.99%	10% -16.99	-7% 9.99%	> 7%
L:Liquidity	السيولة	مخزون الأصول السائلة عالية الجودة /التدفقات	10%	< 100%	-	-	-	-

		النقدية الصافية خلال30يوم						
S:Sensitivity	الحساسية لمخاطر السوق	إجمالي الأصول المالية /إجمالي الأصول	%10	≥ %25	%26 - %30	%31 - %37	%38 - %42	< %43

SOURCE : (Masood, Ghauri, & Akten, 2016, p. 41)

(Rozzani & Abdul rahman, 2013, p. 39)

(Christopoulos, Mylonakis, & Diktapanidis, 2011)

بالنسبة للسيولة تم استعمال نسبة تغطية السيولة (LCR) والتي اشترط أن تزيد عن 100% حسب بازل3. (BASEL, 2010, p. 09)

III.الإطار التطبيقي لنظام كاملس

من خلال هذا العنصر سنحاول بيان كيفية تقييم البنوك وفق نظام كاملس، وذلك بهدف بيان نقاط القوة ونقاط الضعف لدى هذه البنوك وكذا تحديد المخاطر المصرفية التي قد تتعرض لها والتي تتطلب عناية رقابية خاصة من طرف السلطات النقدية، وسوف نطبق نظام التقييم هذا على بعض البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية والتي هي : البنك الأهلي، البنك الأول والبنك السعودي للاستثمار وهي بنوك محلية من بين 12 بنك محلي منها 8 بنوك تقليدية و4 بنوك اسلامية أما بقية البنوك في المملكة فهي 12 بنك منها 7 أجنبية و5 بنوك عربية.

يلخص الجدول أدناه أهم البيانات الرئيسة لكل من البنك

جدول رقم : (3) بيانات المصارف موضوع الدراسة

ألف ريال سعودي

البيان البنوك	بداية النشاط	عدد الفروع	صراف آلي	رأس المال	إجمالي الموجودات	ودائع العملاء	حقوق الملكية	صافي الدخل
الأهلي السعودي	1953	434	6253	30000000	507263802	353389315	69788277	11483866
الرياض	1957	308	2542	30000000	265788878	194517899	40571462	5602066
السعودي للاستثمار	1977	52	393	7500000	100814596	69058054	14007007	239461

- **المصدر** : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك (الأهلي، 2019) (الرياض، 2019) (السعودي، 2019)

أ ـ تقييم كفاية رأس المال:

الجدول أدناه يبين نسب كفاية رأس المال في البنوك موضوع الدراسة :

جدول رقم(4):نسب كفاية رأس المال

ألف ريال سعودي

البيان	البنك الأهلي	الرياض	السعودي للاستثمار
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة بالمخاطر	390331 166	249556 467	82860924
إجمالي رأس المال	731830 36	450848 22	15130542
نسبة معدل كفاية اجمالي رأس المال	%18.7	%18.1	%18.26
التصنيف	1	1	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك: (الأهلي، 2019) (الرياض، 2019) (السعودي، 2019)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة كفاية رأس المال لكل من البنوك الثلاث تفوق 18%، وهذه النسبة تزيد عن متطلبات لجنة بازل ومؤسسة النقد العربي السعودي في نسبة كفاية رأس المال والتي تقدر ب8%، كما أنها تفوق المعيار المعتمد في هذه الدراسة والذي يجعل النسبة التي تفوق 15% في التصنيف الأول، وعليه تصنف البنوك موضوع الدراسة في مؤشر كفاية رأس المال في التصنيف الأول والذي يدل على أن ملاءة البنوك جيدة حسب مؤسسة EXAMINER ORIONTATION (بوخلخال، 2012، صفحة 210)حيث تكون نسبة رأس المال جيدة إذا كان إجمالي رأس المال (الأساسي والمساند) المبني على المخاطرة 10%فأكثر، ونسبة رأس المال الأساسي (Tier1) 5% فأكثر.

ب ـ تقييم جودة الأصول :

من أجل تقييم جودة أصول بنك الراجحي يتعين القيام بالخطوات التالية:

– تصنيف الأصول حسب درجة المخاطر المرتبطة بها:

يتم تصنيف الأصول حسب المخاطر المرتبطة بها من خلال إعطاء وزن ترجيحي لكل مستوى مخاطر وذلك على النحو التالي :

✓ الأصول تحت المستوى المطلوب (Substandard Asets) : يعطى لها وزن ترجيحي قدره 20%، وهي الأصول التي تأخر سدادها من 90 يوما إلى 180 يوم.وهي التي سدادها المعتاد في خطر، وهناك ضعف واضح في دعم سداد الالتزامات.

✓ الأصول المشكوك فيها Doubt Ful Assets: يعطى لها وزن 50%، وهي الأصول التي تأخر سدادها من 180يوم إلى 360يوما، وهي التي لا يتوقع استردادها بالكامل.

✓ الأصول الرديئة أو في مستوى الخسارة Loss :يعطى لها وزن 100%، وهي الأصول التي تتجاوز 360يوم وهي التي يضعف أو ينعدم الأمل في تحصيلها. حيث تكون طريقة الحساب على النحو التالي : (Gerrard & Debra, 2008, p. 35)

- أصول دون المستوى المطلوب:

إجمالي التصنيفات (total classification) TC *20% =الأصول المرجحة (weighted classification) WC.

- أصول مشكوك فيها :

إجمالي التصنيفات (total classification) TC *50% =الأصول المرجحة (weighted classification) WC.

- أصول في مستوى الخسارة :

إجمالي التصنيفات (total classification) TC *100% =الأصول المرجحة (weighted classification) WC.

ونلخص عملية حساب الأصول المرجحة بالمخاطر في الجدول التالي :

جدول رقم(5): تقييم جودة الأصول

بيان التصنيف Classification	الأهلي		الرياض		السعودي للاستثمار	
	مجموع الأصول TC	الأصول المرجحة WC	مجموع الأصول TC	الأصول المرجحة WC	مجموع الأصول TC	الأصول المرجحة WC
أصول دون المستوى المطلوب	1050378	210075.6	498735	99747	4650	930
أصول مشكوك فيها	926778	463389	522208	261104	86179	43089.5
أصول في مستوى الخسارة	3352239	3352239	696	696	267607	267607
الاجمالي	5329395	4025703.6	1021639	361547	358436	311626.6
المخصصات	4064803		2755867		1841562	
رأس المال الأساسي	70168908		40571462		14482246	
المخصصات + رأس المال	74233711		43327329		16323808	

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك (الأهلي، 2019) (الرياض، 2019) (السعودي، 2019)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع حجم الأصول المتعثرة في البنك الأهلي بسبب إرتفاع حجم الأصول في مستوى الخسارة وذلك مقارنة بالمبالغ المخصصة لتغطيتها بينما نلاحظ كفاية المخصصات في كل من بنك الرياض والبنك السعودي للاستثمار.

_حساب نسب جودة الأصول :ويكون حساب النسب وفق المعادلات التالية

- TCR=TC/Tier1+LLR
- WCR=WC/Tier1+LLR

بحيث:

TCR:نسبة إجمالي التصنيف

TC: إجمالي التصنيف

WCR: نسبة التصنيف المرجح

WC: التصنيف المرجح

Tier1: الشريحة الأولى من رأس المال (رأس المال الأساسي)

LLR: مخصصات الديون المصنفة.

وعليه تكون نسب جودة أصول البنوك كما هو موضح في الجدول أدناه :

الجدول رقم (06): نسب جودة الأصول

السنوات / النسب	الأهلي	الرياض	السعودي للاستثمار
نسبة إجمالي التصنيف TCR=TC/Tier1+LLR	%7.17	%2.35	%2.19
نسبة التصنيف المرجح WCR=WC/Tier1+LLR	%5.42	%0.83	%1.90

المصدر : من إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول أعلاه أ ن البنك الأهلي حسب نسبة التصنيف المرجح يصنف في المرتبة الثانية بناءا على المعيار المعتمد في هذه الدراسة، حيث نلاحظ من الجدول رقم أن الأصول في مستوى الخسارة مرتفعة جدا وكذلك بقية الأصول ما يجعل الأصول المتعثرة والمنخفضة القيمة مرتفعة، وعلى الى الرغم من ذلك فإن حجم المخصصات يغطي هذه الخسائر، وبالتالي يمكن القول أن حصول البنك على التصنيف الثاني يشير إلى أن نوعية الأصول وممارسات إدارة الإئتمان فيها مرضية ونقاط الضعف تتطلب مستوى محدود من الاشراف، كما أن الخطر يتناسب مع حجم رأس المال وقدرات الادارة وهذا حسب نتائج الاحتياطي الفدرالي.أما بالنسبة لبنك الرياض والبنك السعودي للاستثمار فإن نسبة التصنيف المرجح تضع البنكين في المرتبة الأول وهذا ما هو ملاحظ من الجدول رقم ، حيث أن المخصصات في كلا البنكين تفوق حجم الأصول المتعثرة والمنخفضة القيمة بكثير ما يجعل هذه البنوك في أريحية اتجاه هذه المخاطر ويشير التصنيف الأول في نوعية الأصول إلى أن جودة الأصول قوية وكذلك ممارسات إدارة الائتمان، أما نقاط الضعف فهي محدودة وطفيفة مقارنة بحجم رأس المال، وبالتالي فإن نوعية الأصول في مثل هذه المجموعة لا تستدعي القلق الاشرافي.

ج ـ تقييم جودة الادارة :

عموما يمكن القول أنه من الصعب الكشف عن جودة الادارة في بنك ما من خلال مؤشر حسابي، لأن الادارة عبارة عن عامل نوعي وليس كمي كما أن الحكم عليه يتطلب معرفة عدة أسباب منها ما يتعلق بالعنصر البشري ومنها ما يتعلق بالطرق والادوات والآليات المعتمدة، إذ لابد من الرقابة الميدانية للبنك والوقوف على هذه المشاكل ومسبباتها، إلا أنه يمكن من خلال بعض المؤشرات الاستدلال على جودة الادارة بشكل عام دون التعرف على الحيثيات، ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على نسبة المصاريف الادارية إلى صافي العمليات (Chatzi & Diakomihalis, 2015, p. 51)، حيث كلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على جودة الادارة في البنك.

الجدول رقم(07): تقييم جودة الادارة

ألف ريال سعودي

البيان	الأهلي	الرياض	السعودي للاستثمار
مصاريف إدارية	1560021	1035685	320322
صافي دخل العمليات	11438 866	5602066	239461
النسبة 2/1	%13.63	%18.48	%133.76
التصنيف	1	1	5

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك (الأهلي، 2019) (الرياض، 2019) (السعودي، 2019).

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه في كل من البنك الأهلي وبنك الرياض قيمة المصاريف الادارية بالنسبة لصافي الدخل لم تتجاوز 25 % وبالتالي فإن البنكين يصنفان في المرتبة الأولى حسب المؤشر المعتمد في هذه الدراسة *، والذي يشير إلى أن الأداء القوي من قبل الادارة، كما يدل أيضا على قوة سياسات ادارة المخاطر في البنك، إذ يظهر مجلس الادارة القدرة على المعالجة الفورية والناجحة للمشاكل وعراقيل التشغيل الكفؤ للبنك، إلا أن بنك الاستثمار السعودي كان صافي الدخل منخفضا مقارنة بالسنة الماضية حيث قدر هذا الانخفاض ب336.4 مليون ريال سعودي أي 58.4% مقارنة بمبلغ 575.9 مليون ريال سعودي عام 2018 ويعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة في مخصصات الائتمان والخسائر الأخرى، ضف إلى ذلك ارتفاع حجم المصاريف الادارية التي بلغ مجموعها 320 مليون ريال سعودي وذلك لتضمنها على مصاريف أخرى غير متكررة بلغ مجموعها 36.4 مليون ريال سعودي (للاستثمار، 2019).لهذه الأسباب كانت نسبة المصاريف إلى الدخل مرتفعة جدا وقدرت ب 133% والذي يجعلها في التصنيف الخامس حسب المعيار المعتمد في الدراسة والذي يشير إلى نقص حاد في الادارة وفي ممارسات إدارة المخاطر حيث لم يثبت مجلس الادارة القدرة على معالجة المشاكل وتنفيذ الممارسات اللازمة والمناسبة لادارة المخاطر، كما لم يتم تحديد المخاطر بشكل كاف، مما يهدد استمرارية المؤسسة.

د ـ تقييم الربحية:

ويتم تقييم هذا المؤشر في نظام كاملس لمعرفة مدى قدرة البنك على استخدام موارده الاستخدام الأمثل الذي يحقق له إيرادات عالية دون تعرض مفرط للمخاطر، حيث ان انخفاض النسب المستعملة في هذا المعيار دليل على وجود مشاكل في استخدام الموارد يؤدي إلى عدم تحقيق الارباح، في حين يعتبر ارتفاعها بشكل ملاحظ وفوق المعقول قد يعكس توسعا في الاستثمارات بشكل مفرط ما يعرض البنك لمخاطر أكبر.

ويتم تقييم هذا المؤشر من خلال النسب التالية:

(Kumer & Sayani, 2015, p. 05) (Kamrul, 2016, p. 48)

العائد على الأصول return on asset(ROA) =صافي الدخل /إجمالي الأصول

العائد على حقوق الملكية return on equity (ROE) = صافي الدخل /إجمالي حقوق الملكية.

وفيما يلي من الجدول أدناه نسب تقييم الربحية في البنوك موضوع الدراسة حسب تقاريرها السنوية

الجدول رقم(08) :تقييم ربحية البنوك

ألف ريال سعودي

	الأهلي	الرياض	السعودي للاستثمار
صافي الدخل	11483866	5602066	239461
إجمالي الأصول	507263802	265788878	100814596
إجمالي حقوق الملكية	69788277	40571462	14007007
العائد على إجمالي الأصول ROA	%2.26	%2.10	%0.23
العائد على حقوق الملكية ROE	%16.45	%13.80	%1.70

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك (الأهلي، 2019) (الرياض، 2019) (السعودي، 2019).

نلاحظ من الجدول أعلاه مايلي:

. بالنسبة للعائد على إجمالي الأصول فان البنكين الأهلي والرياض حققا نسبة أكثر من 1.5% مما يجعل البنكين في التصنيف الأول في هذا المؤشر والذي يدل على أن كل من البنكين يحقق أرباحا كافية للوفاء بالمتطلبات التشغيلية له وتكوين الاحتياطات الكافية لدعم رأس المال وتوزيع أرباح معقولة للمساهمين.أما بالنسبة للعائد على حقوق الملكية فكانت نسب كل منهما 16.45% و13.80% وهذه النسب تجعلهما في التصنيف الثاني وبالتالي توصف نتائجهما بالمرضية، أما بالنسبة للبنك السعودي للاستثمار فإن نسب كلا من العائد على إجمالي الاصول والعائد على حقوق الملكية تجعلهما في التصنيف الخامس والذي يشير إلى نقص فادح في الأرباح وبشكل خطير وقد تشكل تهديدا للمؤسسة من خلال تآكل رأس المال.

هـ . تقييم السيولة :

تماشيا مع متطلبات بازل 3 الخاصة بادارة المخاطر في المؤسسات المصرفية وبخاصة تلك المتعلقة بادارة مخاطر السيولة، فقد تم اعتماد نسبة تغطية السيولة liquidity coverage ratio(LCR) المعتمدة في بازل 3 والتي هي عبارة عن قسمة إجمالي الاصول ذات الجودة العالية إلى إجمالي التدفقات النقدية خلال 30 يوم.(BASEL, 2010, p. 09)

نسبة تغطية السيولة = مخزون الأصول السائلة عالية الجودة / التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم ≥ 100 %

وعليه فإن نسب تغطية السيولة في البنوك موضوع الدراسة يبينها الجدول أدناه:

الجدول رقم (09): نسب تغطية السيولة ألف ريال سعودي

	الأهلي	الرياض	السعودي للاستثمار
مخزون الأصول السائلة عالية الجودة	98876048	46281481	18833096
التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم	58550407	29800571	9010808
نسبة تغطية السيولة LCR	%168.87	%155	%210.12

SOURCE :- (Ryad, 2019, p. 27)

(AHLI, 2019, p. 32).

(Saudi, 2019, p. 20)

نلاحظ من نسب تغطية السيولة الموجودة في الجدول أعلاه أنها تتجاوز نسبة 70% التي اشترطتها مؤسسة النقد العربي السعودي، كما تجاوزت 100% التي اشترطتها اتفاقية بازل 3 والمعتمدة في هذه الدراسة، وعلى هذا الأساس تعتبر هذه النسب أساسا في تصنيف هذه البنوك في التصنيف الأول من حيث نسب تغطية السيولة، والتي تعبر عن مستويات سيولة قوية وممارسات إدارة الأموال متطورة، كما أن هذه البنوك لديها إمكانية الوصول الموثوقة إلى كافة مصادر التمويل وقدرة توفير احتياجات السيولة الحالية.

و . تقييم الحساسية لمخاطر السوق:

على الرغم من كون هذا المؤشر (الحساسية لمخاطر السوق) يصعب تقييمه وذلك لعدة أسباب أهمها توقف تقييم حساسية أصول البنك لمخاطر السوق على عدة عوامل وهي أسعار الفائدة وأسعار الاسهم وأسعار الصرف السائدة هذا من جهة ومن جهة أخرى نوعية الاستثمارات التي يقوم بها البنك (أنواع الأصول المالية المستثمر فيها)، إلا أن هناك

نسبة يمكن اعتبارها كمؤشر على الحساسية وهذه النسبة هي إجمالي الاصول المالية إلى إجمالي الأصول (Masood, Ghauri, & Akten, 2016, p. 41)،والتي يمكن أن نعرف من خلالها مدى توسع المؤسسة المصرفية في الاستثمار في الأصول المالية على حساب باقي الاصول، حيث كلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على زيادة تعرض البنك لمخاطر السوق والتقلب في الأسعار.

الجدول رقم(10) : تقييم الحساسية لمخاطر السوق

ألف ريال سعودي

	الأهلي	الرياض	السعودي للاستثمار
إجمالي الاصول المالية	134076572	53361415	26175480
إجمالي الأصول	507263802	265788878	100814596
النسبة 2/1	%26.43	%20.07	%25.96

المصدر : (الأهلي، 2019) (الرياض، 2019) (السعودي، 2019)

نلاحظ من الجدول أعلاه وبالمقارنة مع المعيار المعتمد في هذه الدراسة *، فإن نسب الحساسية لمخاطر السوق تضع كل من البنك السعودي للاستثمار والبنك الأهلي في التصنيف الثاني والذي يشير إلى أن مخاطر السوق متحكم فيها كما أن عناك احتمال ضئيل في أنها ستؤثر على الأرباح ورأس المال، كما أن هذان الأخيران يوفران تغطية كافية لمخاطر السوق التي يتعرض لها البنكين ويرضيان بها.

أما بالنسبة لبنك الرياض فقد كانت نسبة تقييمه أقل من 25% وهي التي تضعه في التصنيف الأول والذي يشير إلى أن مخاطر السوق مسيطر عليها بشكل جيد وان احتمال تأثيرها على رأس المال والأرباح بالسلب ضئيل جدا.

ي ـ التصنيف النهائي للبنوك وفق نظام كاملس:

بعد تقييم مؤشرات كاملس كل على حدا، نضع مخرجات التقييم في جدول واحد حتى نتحصل على التصنيف النهائي.

جدول رقم(11): التصنيف النهائي لكاملس

معايير نظام camels / التصنيف		كفاية رأس المال Capital adequacy	جودة الأصول Assets quality	الإدارة Management	الربحية Earnings	السيولة Liquidity	الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity
التصنيف	الأهلي	1	2	1	1.5	1	2
	الرياض	1	1	1	1.5	1	1
	السعودي للاستثمار	1	1	5	5	1	2
وزن المعيار		%20	20 %	%25	15 %	10 %	%10
التصنيف المرجح بالاوزان	الأهلي	0.2	0.4	0.25	0.2 2	0.1	0.2
	الرياض	0.2	0.2	0.25	0.2 2	0.1	0.1
	السعودي للاستثمار	0.2	0.2	1.75	0.7 5	0.1	0.2
التصنيف النهائي	الأهلي	1.37					
	الرياض	1.07					
	السعودي للاستثمار	3.2					

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البحث.

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن البنك الأهلي وبنك الرياض تحصلا على 1.37 و1.07 على التوالي مما يجعلهما في التصنيف الأول حسب المعيار المعتمد في هذه الدراسة، حيث تشير هذه النتائج حسب الاستنتاجات العامة لكل من نظام تصنيف المؤسسات المالية الموحد الأمريكي (Uniform Financial Institutions Rating System) وتصنيف إدارة المخاطر في نظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (Federal Reserve's Risk Management Rating) واللتان تعتمدان في تصنيفهما على الحرص عل آداء المؤسسة الاداري والتشغيلي و المالي إلى أن هذه المؤسسات قوية ونقاط ضعفها بسيطة ومحدودة ويمكن التعامل معها بشكل روتيني من قبل مجلس الإدارة، كما أن هذه المؤسسات هي الأكثر قدرةعلى تحمل ظروف العمل المتقلبة ومقاومة التأثيرات الخارجية مثل عدم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة التي تعمل فيها.أما بالنسبة للبنك السعودي للاستثمار فقد تم تصنيفه حسب المعيار المعتمد في التصنيف الثالث والذي يشير إلى أن البنوك التي تقع ضمن هذا التصنيف تشكل قلقا ومزيدا من الاهتمام الإشرافي، كما أن لديها

نقاط ضعف تتراوح ما بين المعتدلة والشديدة، كما تفتقر الادارة لديها إلى القدرة أو الرغبة لمعالجة الضعف بفعالية داخل الأطر الزمنية المناسبة، المؤسسات المالية في هذه المجموعة عموما أقل قدرة على تحمل تقلبات الأعمال كما قد تكون تتصف بعدم الالتزام باللوائح والقوانين، وتتطلب هذه المؤسسات أكثر من الإشراف العادي كما يكون تدخل السلطات الاشرافية بشكل رسمي وغير رسمي ومع ذلك فإن فشل هذه المؤسسات غير مرجح.

IV.خلاصة:

تناولنا من خلال هذا البحث تقييم بعض البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية سنة 2019، والتي هي : البنك الأهلي وبنك الرياض والبنك السعودي للاستثمار، وكان هذا التقييم وفقا لنظام التقييم المصرفي الأمريكي كاملس CAMELS، حيث يعتمد هذا النظام في عملية التقييم على ستة مؤشرات هي :كفاية رأس المال، نوعية الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق. وبعد إخضاع البنوك محل الدراسة لعملية التقييم من خلال تقييم المؤشرات الستة السابقة الذكر اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك وافصاحات بازل 3 لديها تحصلنا في نهاية التقييم على تصنيف كل من البنك الأهلي وبنك الرياض في التصنيف الثاني والذي يشير إلى قوة ومتانة كل منهما وقدرته على تحمل التقلبات الخارجية، في حين كان تصنيف الينك السعودي للاستثمار في التصنيف الثالث والذي يشير إلى وضع البنك يشكل قلقا ومزيدا من الاهتمام الاشرافي، كما أن لديه نقاط ضعف متعددة تضعه في وضعية حرجة والتي تعود إلى عدم الالتزام التام من قبل المؤسسة باللوائح والقوانين الموضوعة من طرف السلطات الاشرافية، ومع ذلك فإن فشل هذه المؤسسات غير مرجح.

V. الهوامش والإحالات:

الأهلي ,ا .(2019) .*التقرير السنوي* .البنك الأهلي.

الرشيد ,م .(2005,) .مقارنة بين معياري caelو camelكأدوات حديثة للرقابة المصرفية :الميزات وعيوب التطبيق .*مجلة المصرفي* , pp. 1-13.

الرياض .(2019) .*التقرير السنوي*. بنك الرياض.

السعودي ,ل .(2019) .*التقرير السنوي* .البنك السعودي للاستثمار.

إليفي ,م & .,أوسرير ,ع .ا .(2020) .محددات الأمان المصرفي باستخدام نظام التصنيف الأمريكي كاملز-دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة .(2009/2017)*مجلة الاستراتيجية والتنمية* .52-33 ,

بوخلخال ,ي .(2012) .أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camelsعلى فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. *مجلة الباحث*.216-205 ,

سمير محمد دهيرب. (2015). نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات في ظل المخاطر..دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (2009/2006). *المجلة العراقية للعلوم الادارية*، الصفحات 260-300.

السعودي للاستثمار ,بنك .(2019) .*التقري السنوي* .

المراجع باللغة الأجنبية :

AHLI, B. (2019). *Basel III Pillar 3 : Qualitative & Quantitative Disclosures.* NCB.

BASEL, C. O. (2010). international framwork for liquidity risk measurement, standards and manitoring. *Bank for international sattlements*, 01-53.

Chatzi, I. G., & Diakomihalis, M. N. (2015). , Performance of the Greek banking sector pre and throughout the financial crisis,. *Mega Publishing Limited, Journal of Risk & Control*, 45-69.

Christopoulos, A. G., Mylonakis, J., & Diktapanidis, P. (2011). Could Lehman Brothers' Collapse Be Anticipated? An Examination Using CAMELS Rating System,. *International Business Research*, 11-19.

Corporation, F. D. (2002, février). *Manual of Examination Policies , Basic Examination Concepts and Guidelines (02/16).* Récupéré sur fdic.gov: https://www.fdic.gov/regulations/safety/manual/manual_examinations_full.pdf

Corporation, F. D. (2002, 02). RMS Manual of Examination Policies, Basic Examination Concepts and Guidelines (02/16). 10-26. Récupéré sur fdic.gov: https://www.fdic.gov/regulations/safety/manual/manual_examinations_full.pdf

F.D.I, c. (2002, février). *RMS Manual of Examination Policies,Basic Examination Concepts and Guidelines (02/16).* Récupéré sur fdic.org: https://www.fdic.gov/regulations/safety/manual/manual_examinations_full.pdf

Gerrard, R., & Debra, S. (2008). SUPERVISORY RATING SYSTEMS CAMELS & ROCA. *Bank Supervision Group*, 01-43.

Insurance, F. D. (2002, février). *RMS Manual of Examination Policies , Basic Examination Concepts and Guidelines (02/16).* Récupéré sur fdic.gov: https://www.fdic.gov/regulations/safety/manual/manual_examinations_full.pdf

Kamrul, M. A. (2016). Measuring Financial Performance Based on CAMEL: A Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh. *Asian Business Review*, 47-56.

Kumer, V., & Sayani, H. (2015). Application of CAMEL model on the GCC Islamic Banks: 2008-2014. *Journal of Islamic Banking and Finance*, 01-15.

LUCKY, A. L., & WALERUAKANI, H. (2017). COMPARATIVE ANALYSIS OF COMMERCIAL BANKS SOUNDNESS:A CAMELS STUDY OF NIGERIAN PRE AND POST CONSOLIDATION ERA. *Research Journal of Finance and Accounting*, 149-173.

Masood, O., Ghauri, S. M., & Akten, B. (2016). Predicting Islamic banks performance through CAMELS. *Banks and Bank Systems*, 37-43.

Rozzani, N., & Abdul rahman, R. (2013). , Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia: Conventional Versus Islamic. *Journal of Islamic Finance and Business Research*, 36-45.

Ryad, B. (2019). *Basel 3 Pillar3:Qualitative and Quantitative Disclosures.* Ryad Bank.

SARKER, A. A. (2006). CAMELS Rating System in the Context of Islamic Banking:A Proposed 'S' for Shariah Framework. *JOURNAL OF ISLAMIC ECONOMICS,BANKING AND FINANCE*, 01-26.

Saudi, I. B. (2019). *Basel III Pillar 3 : Qualitative & Quantitative Disclosures.* Saudi Investment Bank.

U.F.I.R.S. (2016). Overall Conclusions Regarding Condition of the Bank:Uniform Financial Institutions Rating System and the federal Reserves Risk Managemant Rating. *Commercial Bank Examination Manual*, 01-10.